الارهاب والتعذيب والقتل والمصادرة والاغتصاب.

فاذا كان الليكود يعتمد السياسة العنصرية والتوسعية التي ترتكز على فكرة ارض اسرائيل الكبرى، حيث عبر عن ذلك اسحق شامير باعلانه عزم الليكود على ضم الاراضي المحتلة بقوله: «ان الخط الاخضر ـ حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ـ قد انمحى الى الابد». وقوله ايضا «لا حاجة لضم ما هو لنا»، وما يجمع عليه اعضاء تكتل الليكود وحلفاؤهم من ان فلسطين بأكملها هي جزء من التراث اليهودي، الذي لا يمكن التنازل عن اي جزء منه، في اي حال من الاحوال، فان تجمع المعراخ واتباعه لا يقلون عداء وصهيونية عن تجمع الليكود، وهم لا يختلفون عن الليكود والاحزاب الصهيونية الاخرى، في الامور الجوهرية التي يعبر عنها عادة بما يلي:

١ ـ لا للانسحاب الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

٢ ـ لا لتقسيم القدس.

٣ ـ لا للاعتراف او التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ ـ لا للدولة الفلسطينية المستقلة.

٥ ـ لا لازالة المستوطنات.

واخيرا، فقد استولت اسرائيل في ظل حزب العمل، على كل فلسطين وسيناء والجولان، وحزب العمل هو اول من بدأ في اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة. ولئن كان المعراخ يبدو انه يتمتع بنوع من المرونة في طرح مشاريع الحلول بالنسبة لتجمع الليكود، فانه ينطلق من نظرة اخطر وابشع في تحقيق الاهداف الصهيونية ومشروعها في فلسطين. فالمسألة بين التجمعين الرئيسيين في الكيان الصهيوني، هي مسألة اجتهاد حول من هو الافضل في المحافظة على اسرائيل التوسعية العنصرية. ومن هو الاجدر في تحقيق المشروع الصهيوني على اكمل وجه، ومن هو الابرع في القضاء على الشعب الفلسطيني وطمس هويته، وانهاء وجوده. ان نظرة وافية ومتعمقة لبرنامج عمل المعراخ للحكم يزيل كل لبس حول هذه القضية.

وفي ضوء ذلك، فان الممارسات الاسرائيلية الصهيونية خلال الفترة الماضية قد اتسمت بمواصلة عمليات الاستيطان، والتهويد والاستيلاء على الاراضي، وقتل ابناء شعبنا، ومحاولة ازالة مخيمات اللاجئين، بهدف ازالة شاهد حي على مأساة الشعب الفلسطيني.

ففي مجال الاستيطان يبلغ العدد الاجمالي للمستوطنات، التي اقيمت حتى الآن، ١٥٩ مستوطنة في الضفة الغربية، و ١٢ مستوطنة في قطاع غزة، بالاضافة الى عشرة احياء سكنية اقيمت حول مدينة القدس المحتلة. وقد بلغت نسبة الزيادة الاستيطانية لهذا العام حوالي ٦٠٪، حيث وافقت حكومة العدو الصهيوني خلال العام الماضي فقط على اقامة ٦٢ مستوطنة.

لقد تمثل التصعيد الواسع خلال هذه الفترة، في تكثيف العمليات الاستيطانية على الارض، وفي النشاط المحموم الذي برز تحت مختلف الاشكال، للاستيلاء على الاراضي عن طريق المصادرة ووضع اليد او بواسطة التزوير في الاستيلاء على الارض.

ومن اجل تسهيل عملية الاستيلاء على الارض بالقوة، اصدر قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي الكولونيل اوري اور، امرا جرد بموجبه محاكم الضفة الغربية من كافة الصلاحيات الممنوحة لها للنظر في قضايا الاراضي، الامر الذي يترتب عليه تجريد الملاكين العرب من كافة القرارات التي اصدرتها او تصدرها هذه المحاكم لصالحهم.

هذا وقد رصدت الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ خططها الاستيطانية، خلال عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ حوالي ٤٧٠ مليون دولار، دون ان يشمل هذا الدعم الحكومي للمستوطنين في الضفة والقطاع. ويتجه المخطط المركزي للتوطين الى توطين اكثر من مليون يهودي، وهم ليسوا من المهاجرين الجدد، ولكنهم من سكان فلسطين المحتلة حاليا. ويهدف هذا المخطط في مرحلته المتوسطة وحتى عام ١٩٨٦، الى اقامة ٥٧ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، بالاضافة الى المستوطنات الحالية. اما على صعيد التهويد، فان السلطات الاسرائيلية قد اطلقت يد العصابات الارهابية، لكي تتصرف ضد المواطنين الفلسطينيين في مدينتي الخليل والقدس، متسلحة بكل وسائل القتل والارهاب، فقام الارهابيون الصهاينة بحرق سوق الخليل المركزي وعدد من الباصات العربية في المدينة، وفرض على المدينة نظام منع التجول. وذلك بعد ان وقعت المذبحة داخل حرم الجامعة الاسلامية، والتي ذهب ضحيتها العشرات من الطلاب الفلسطينيين. كل هذا يأتي بعد ان استكملت اقامة مستوطنة كريات اربع واتمام تحويل جزء كبير من الحرم الابراهيمي الى كنيس يهودي. وكل هذا بهدف اجلاء السكان الفلسطينيين كليا عن المدينة وتهويدها بالكامل.

اما في مدينة القدس، فتتواصل عمليات التهويد على